

Distr.  
GENERAL

A/51/98  
S/1996/270  
11 April 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

البند ٨٦ من القائمة الأولية\*

استعراض شامل لكامل مسألة

عمليات حفظ السلام من

جميع نواحي هذه العمليات

رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية  
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه المذكرة التي أصدرتها وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية  
في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة،  
في إطار البند ٨٦ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باك جيل يون

السفير

الممثل الدائم

## مرفق

### المذكرة الصادرة عن وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦

تمر الأمم المتحدة الآن بمنعطف تاريخي تعيد عنده توجيه نفسها صوب عصر ما بعد الحرب الباردة. وبينما تتدبر الأمم المتحدة السبل والوسائل اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل، لا ينبغي لها أن تتجاهل الواقع القائم في شبه الجزيرة الكورية، فهي المكان الوحيد الذي لا تزال الحرب الباردة مستمرة فيه بلا هوادة، بل ينبغي عليها بالأحرى أن تسوي على نحو سليم حساب ماضيها المرتبط بمسألة كوريا.

إن مسألة كوريا هي في جوهرها مسألة إعادة توحيد كوريا وكفالة السلام فيها. وعندما استذكرت حولية الأمم المتحدة (الطبعة الخاصة)، التي نشرتها الأمانة العامة للأمم المتحدة مؤخراً، خمسة عقود من أنشطة المنظمة، فإنها وصفت "الانتخابات" التي أجريت في كوريا الجنوبية عام ١٩٤٨ تحت "إشراف" الأمم المتحدة، والأعمال العسكرية التي قامت بها الأمم المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عام ١٩٥٠، على أنها من "منجزات" الأمم المتحدة، وهو ما يشكل في واقع الأمر تحيزاً يفتقر إلى الحياد والموضوعية.

ووزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تصدر هذه المذكرة عملاً على تقويم هذا التحيز.

### أولاً - الأمم المتحدة وتقسيم كوريا

لقد أسى استغلال الأمم المتحدة في تقسيم كوريا. فالأمة الكورية أمة متجانسة ظلت على مدى أكثر من خمسة آلاف سنة تعيش بلغة واحدة وفي إقليم واحد. وكوريا ليست أمة مهزومة في الحرب العالمية الثانية.

ولمجرد أن كوريا كانت مستعمرة للإمبرياليين اليابانيين، فقد أُدخلت في منطقة عمليات قوات الحلفاء في المرحلة النهائية من الحرب العالمية الثانية، عندما "أقنعت" الولايات المتحدة الأمريكية ما كان في ذلك الوقت الاتحاد السوفياتي بأن "تشارك قوات الولايات المتحدة في نزع سلاح القوات اليابانية المرابطة في كوريا"، وبالتالي تم تقسيم كوريا على امتداد خط العرض ٣٨ شمالاً "مؤقتاً"، ووضع الجزء الشمالي من كوريا ضمن مسؤولية الاتحاد السوفياتي والجزء الجنوبي ضمن مسؤولية الولايات المتحدة.

وحدث بعد ذلك أن مؤتمر موسكو لوزراء خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٥ بعد هزيمة الامبرياليين اليابانيين، اتخذ قراراً بأن تُنشأ "حكومة ديمقراطية كورية"، وأن تنشأ للمساعدة في تشكيلها "لجنة مشتركة تتألف من ممثلي قيادة الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية وممثلي القيادة السوفياتية في كوريا الشمالية". غير أن الولايات المتحدة الأمريكية أصرت بعد ذلك على إنشاء هيئتين تشريعتين مؤقتتين بصورة منفصلة في شمال كوريا وجنوبها، قبل أن تصل باللجنة المشتركة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة إلى حد الانهيار في نهاية المطاف، ثم تجاهلت تجاهلاً تاماً إرادة الشعب الكوري في أن يقيم حكومة موحدة بنفسه، فقامت بصورة منفردة بعرض القضية على الأمم المتحدة، التي كانت حينئذ خاضعة لنفوذها.

وبقيادة الولايات المتحدة، أدرجت الجمعية العامة للأمم المتحدة "مشكلة استقلال كوريا" في جدول أعمال دورتها الثانية، واتخذت القرار ١١٢ (د - ٢)، الذي دعا إلى إجراء انتخابات تحت إشراف "لجنة الأمم المتحدة المؤقتة المعنية بكوريا". وعملاً بذلك القرار، أصدر الليفتنانت جنرال جون هودج، قائد قوات الاحتلال التابعة للولايات المتحدة، في ١ آذار/مارس ١٩٤٨، إعلاناً بأن "الانتخابات ستجرى داخل الإقليم الخاضع لهذه القيادة"، وفرض إجراء "انتخابات" منفصلة في ١٠ أيار/مايو في المنطقة الواقعة جنوب خط العرض ٣٨، لتنصيب نظام انفصالي موال للولايات المتحدة.

وإنه لما يتعارض مع المادتين ١٠ و ١١ من ميثاق الأمم المتحدة، اللتين تتعلقان بولاية الجمعية العامة، أن تقوم الجمعية العامة، التي يفترض ألا تناقش سوى "المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين"، بمناقشة "مشكلة استقلال" بلد ما، أو ألا "ترجع إلى مجلس الأمن" للنظر في المسألة "سواء قبل المناقشة أو بعدها"، حتى وإن اعتبرت في ذلك الوقت أن مسألة كوريا "تتصل بصون السلام والأمن الدوليين".

وأجريت الانتخابات العامة في آب/أغسطس من ذلك العام، وكانت تعبيراً عن الإرادة الحقيقية للشعب الكوري حيث بلغت نسبة المشاركة ٨٥,٢ في المائة من جميع الناخبين الكوريين (٩٩,٩٧ في المائة في الشمال و ٧٧,٥٢ في المائة في الجنوب). وأسفرت الانتخابات عن تأسيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨. غير أن الولايات المتحدة دبرت اتخاذ القرار ١٩٥ (د - ٣) من جانب الجمعية العامة في دورتها الثالثة في كانون الأول/ديسمبر من نفس العام، وهو القرار الذي أعلن فيه "أن 'جمهورية كوريا'" لها "الولاية" على المنطقة الواقعة جنوب خط العرض ٣٨ التي أجريت فيها الانتخابات المنفصلة. وهكذا تم "بمساعدة" الأمم المتحدة إضفاء الصبغة الرسمية على تقسيم كوريا، وبذا بدأ التاريخ المفجع لتقسيم الأمة الكورية.

### ثانيا - الأمم المتحدة والحرب الكورية

وأسيئ استغلال الأمم المتحدة مرة أخرى مع اندلاع الحرب الكورية. فقد أدى تقسيم البلد بالقوة إلى تزايد التوتر، ثم إلى نشوب النزاع في نهاية المطاف.

وفي عام ١٩٤٧، بدأت الاستفزازات العسكرية بمختلف أشكالها وعمليات التوغل المسلحة في المنطقة الواقعة شمال خط العرض ٣٨، ووصل عددها إلى ٥١٧ ٢ حادثة سنويا في عام ١٩٤٩. ومع ذلك، فإن الفقرة الأولى من المادة الأولى من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة، المتعلقة "بحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلام وتسويتها"، لم تطبق مطلقا على شبه الجزيرة الكورية، نتيجة لميل الأمم المتحدة في ذلك الوقت إلى السير وراء الولايات المتحدة، ومن جراء الشلل الوظيفي الذي أصاب مجلس الأمن، الذي كان مكبلا حينئذ بحق "النقض" الذي كان يستخدمه أعضاؤه الدائمون.

ولكن حدث في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٣ أن قاطع ممثل الاتحاد السوفياتي، وهو عضو دائم في مجلس الأمن، اجتماع المجلس بشأن تمثيل "جمهورية الصين"، مما جعل "سلطة النقض" السوفياتية غائبة حتى نهاية تموز/يوليه من ذلك العام. ولا يمكن أن يفسر ذلك إلا بأنه سيناريو مدبر بصورة مسبقة لإشغال حرب مكتملة الأركان، ثم إحالة "الحالة" عندئذ إلى مجلس الأمن.

وفي ٢٥ حزيران/يونيه، اجتمع مجلس الأمن للنظر في البند المعنون "شكوى من عدوان على جمهورية كوريا"، الذي قدمته الولايات المتحدة بصورة مفاجئة، و"اتخذ" المجلس في اليوم نفسه القرار ٨٢ (١٩٥٠)، الذي قرر فيه أن "الهجوم المسلح على جمهورية كوريا من جانب قوات من كوريا الشمالية ... يشكل خرقا للسلام". وبعد يومين، أي في ٢٧ حزيران/يونيه، "اتخذ" مجلس الأمن بشأن هذا البند نفسه القرار ٨٣ (١٩٥٠)، الذي أوصى فيه "أعضاء الأمم المتحدة" باتخاذ خطوات عسكرية فورية؛ وفي ٧ تموز/يوليه، أي بعد عشرة أيام، "اتخذ" المجلس القرار ٨٤ (١٩٥٠)، الذي جعل قوات أعضاء الأمم المتحدة "تحت قيادة موحدة خاضعة للولايات المتحدة الأمريكية"، وأوصى "الولايات المتحدة بتعيين قائد لهذه القوات"، وأذن "للقيادة الموحدة بأن تستخدم حسب تقديرها راية الأمم المتحدة".

وتنص الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق على أن قرارات مجلس الأمن في جميع المسائل، عدا المسائل الإجرائية، تتطلب "تصويتا بالموافقة" من جانب الأعضاء الدائمين. ولا يمكن بأي حال من الأحوال تفسير مقاطعة الاتحاد السوفياتي، وهو عضو دائم، لاجتماعات المجلس على أنها "تصويت بالموافقة". وعلاوة على ذلك، فإن مسارعة المجلس إلى اتخاذ تلك القرارات الواحد تلو الآخر دون أن يدعو إلى مداولته حتى الطرف الذي قدمت "الشكوى" بحقه، لا تشكل فحسب انتهاكا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، بل تكشف أيضا أن ذلك كان أمرا مدبرا بصورة مسبقة.

إن "الخطوات" التي اتخذتها الأمم المتحدة بهذه الطريقة الجائرة، تحت وطأة ضغوط القوة التي مارسها الولايات المتحدة، لم تساعد في "وقف النزاع واستعادة السلام"، بل تسببت في نشوب حرب شاملة نكداء بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، استمرت طوال السنوات الثلاث التالية، ثم أعقبتها حالة هدنة غير مستقرة لفترة لم يشهد العالم لها مثيلاً من قبل إذ دامت ٤٣ سنة دون أن يلوح أي ضمان مقبل للسلام.

إن الصمت الذي التزمته حولية الأمم المتحدة إزاء هذه النقطة يثير الشك في حياد الأمم المتحدة وموضوعيتها.

### ثالثاً - الأمم المتحدة و "قيادة الأمم المتحدة"

ولا تزال الأمم المتحدة تستغل حتى اليوم، في إدامة الحرب الباردة في شبه الجزيرة الكورية. وهنا أيضاً، تعتمد حولية الأمم المتحدة (الطبعة الخاصة) إلى عدم الإشارة إلى استمرار وجود "قيادة الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية.

إن "قيادة الأمم المتحدة" آلية عسكرية أنشأتها الولايات المتحدة في تموز/يوليه ١٩٥٠، عملاً بقرار مجلس الأمن ٨٤ (١٩٥٠) المذكور أعلاه، لقيادة القوات المسلحة التي أرسلها إلى الحرب الكورية ١٥ من أعضاء الأمم المتحدة، وهي "الطرف" الذي أبرم اتفاق الهدنة الكورية في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٥٣ مع الجيش الشعبي الكوري ومتطوعي الشعب الصيني، وهم الطرف الآخر في الحرب.

ولكن نظراً إلى أن "قيادة الأمم المتحدة" توجد خارج إطار الأمم المتحدة، فإنها لم تعد سوى أداة زائفة لا هدف من ورائها سوى إخفاء الهوية الحقيقية للطرف المحارب.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٥١، اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٠ (١٩٥١)، الذي قرر فيه أن يحذف من جدول أعمال المجلس البند المعنون "شكوى من عدوان على 'جمهورية كوريا'". والممارسة المتبعة عموماً في مجلس الأمن لا تجيز حذف أي بند من جدول أعماله إلى أن تكتمل الإجراءات التي يتخذها المجلس بشأن المسألة المعنية. فضلاً عن ذلك، فإن الأمم المتحدة لا تتحمل مصروفات "قيادة الأمم المتحدة".

وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثلاثين القرار ٣٣٩٠ (د - ٣٠) ألف، الذي أعربت فيه عن الأمل في استكمال المناقشات الجارية "لكي يمكن حل قيادة الأمم المتحدة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ بحيث لا تبقى في ذلك التاريخ أية قوات مسلحة تحت راية الأمم المتحدة في جنوب كوريا"، والقرار ٣٣٩٠ (د - ٣٠) بء، الذي رأت فيه "أن من الضروري حل 'قيادة الأمم المتحدة' وسحب جميع القوات الأجنبية المربطة في كوريا الجنوبية تحت راية الأمم المتحدة".

وفيما يتعلق بالسلطة التي تخضع لها "قيادة الأمم المتحدة"، فإن الأمين العام للأمم المتحدة أعرب في الرسالة المؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ التي وجهها إلى وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عن رأي مفاده أنه ما من جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام، يمكن أن يكون الجهة المختصة باتخاذ قرار بشأن استمرار وجود قيادة الأمم المتحدة أو حلها. فبموجب الفقرة ٣ من القرار ٨٤ (١٩٥٠)، لم ينشئ مجلس الأمن القيادة الموحدة باعتبارها جهازاً فرعياً يخضع لسيطرة المجلس، بل أوصى فحسب بإنشاء هذه القيادة، مع إخضاعها على وجه التحديد لسلطة الولايات المتحدة. وبالتالي، فإن حل القيادة الموحدة لا يقع ضمن مسؤولية أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، بل هو أمر تختص به حكومة الولايات المتحدة.

إن وجود "قيادة الأمم المتحدة" هذه يشكل اليوم عقبة قانونية أمام تحويل حالة الهدنة الحالية إلى سلام دائم لإنهاء الحرب الباردة في شبه الجزيرة الكورية.

ويبين ذلك أن الدولتين الطرفين الحقيقيتين في اتفاق الهدنة الكورية هما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة فحسب، حتى وإن كانت الأطراف التي وقعت على الاتفاق هي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية الصين الشعبية والأمم المتحدة.

وحكومة الولايات المتحدة هي التي عينت قائد "قيادة الأمم المتحدة"، كما أن جميع القادة الذين خلفوه كانوا بلا استثناء من ضباط الولايات المتحدة. وقد جرى العرف على أن يكون قائد "قوات الأمم المتحدة" هو في نفس الوقت قائد القوات الموحدة للولايات المتحدة و"جمهورية كوريا"، بحيث تكون له سلطة القيادة على مجمل القوات المسلحة لكوريا الجنوبية بالإضافة إلى قوات الولايات المتحدة المرابطة في كوريا الجنوبية.

كما أن الطرفين اللذين يشتركان مباشرة في الإبقاء على آلية الهدنة هما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة فحسب.

ومنذ عام ١٩٥٨، لم يساهم أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة، خلاف الولايات المتحدة، بأي من قواته المسلحة في "قيادة الأمم المتحدة"، في حين أن متطوعي الشعب الصيني أتموا انسحابهم قبل ذلك. وكما كشفت حكومة الولايات المتحدة في رسالتها المؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ الموجهة إلى مجلس الأمن، فإن "قيادة الأمم المتحدة" كانت قد اضمحلت بالفعل وتحولت إلى مجرد هيئة رمزية لا تضم سوى أقل من ٣٠٠ من الموظفين وحرس الشرف، ولم يصبح لها من دور سوى إقراض قائد القوات الموحدة للولايات المتحدة و"جمهورية كوريا" خوذات "قوات الأمم المتحدة" وراية الأمم المتحدة.

ولم تكن كوريا الجنوبية في ذلك الوقت عضوا في الأمم المتحدة ولا طرفا في اتفاق الهدنة الكورية. فسلطات كوريا الجنوبية كانت مستميتة في رفض وقف إطلاق النار، بل ورفض عسكريها مجرد التوقيع على اتفاق الهدنة الكورية. وعلاوة على ذلك، فإن سلطات كوريا الجنوبية لا يزال أمامها أن تستعيد سلطتها القيادية على قواتها المسلحة من الولايات المتحدة، التي تتولى تلك السلطة منذ تموز/يوليه ١٩٥٠.

ويتضح من كل ذلك أنه سواء من الناحية القانونية أو من حيث المسؤولية والاختصاص، فإن الطرف الحقيقي في اتفاق الهدنة الكورية هو حكومة الولايات المتحدة، وإن كانت تخفي مسؤوليتها وراء لافتة "قيادة الأمم المتحدة" وراية الأمم المتحدة.

#### رابعا - الخيار المطروح على الأمم المتحدة

لقد بدأت الأمم المتحدة تدرك حاليا ماضيها غير الأخلاقي الذي شهد إساءة استغلالها في مسألة كوريا.

وما كان ليوجد أي حل سلمي كالذي أحاط به مجلس الأمن علما مع "الارتياح" في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بل كانت ستندلع حرب كورية ثانية، لو كانت الأمم المتحدة قد اختارت أن تكرر ما فعلته في الماضي، إذ فرضت من جانب واحد "جزاءات" على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عندما عرضت بعض العناصر المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مجلس الأمن في ١١ أيار/مايو ١٩٩٣ المسألة النووية التي كان التوتر يتصاعد بشأنها بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

وإن كون المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة هي وحدها التي أسفرت عن حل مرض للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، ليبين بوضوح نوع الخيار الذي ينبغي أن تأخذ به الأمم المتحدة.

فمن أجل مساعدة الولايات المتحدة على الاضطلاع بمسؤولياتها ودورها في كفالة السلام في شبه الجزيرة الكورية، يمكن للأمم المتحدة أن توصي أيضا بحل "قيادة الأمم المتحدة" مثلما "أوصت" الولايات المتحدة بإنشائها عام ١٩٥٠، أو أن تبادر على الأقل إلى إنقاذ اسمها ورايتها من إساءة استغلال الولايات المتحدة لهما. فذلك هو الطريق السليم والعمل الصحيح الذي يمكن أن تسهم به الأمم المتحدة في إقرار السلام في شبه الجزيرة الكورية.

وإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقد طرحت مؤخرا اقتراحا آخر بإبرام اتفاق مؤقت كجزء من جهودها الدؤوبة لإقرار السلام في شبه الجزيرة الكورية، لا تزال في انتظار رد الولايات المتحدة عليه.

— — — — —